الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- **تاريخ الاجتماع:** الجمعة 30 ماي 2025.
- **جدول الأعمال:** الاستماع إلى ممثلين عن رئاسة الحكومة حول ملف التدقيق الشامل لعمليات الانتداب والادماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 جانفي 2011 الى 25 جويلية 2021.
- **الحضور:**
  - **الحاضرون: 07**
  - **المعتذرون: لا أحد**
  - **الغائبون: 03**
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:04**
- **افتتاح الجلسة: 10.30 دق** **رفع الجلسة: 13.45 دق**

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الجمعة 30 ماي 2025 خُصصت للاستماع إلى ممثلين عن رئاسة الحكومة حول ملف التدقيق الشامل لعمليات الانتداب والادماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 جانفي 2011 الى 25 جويلية 2021 تطبيقا لأحكام الأمر عدد 591 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023.

في مفتتح الجلسة وإثر تقديم رئيس اللجنة، للاطار العام لهذا الاجتماع الذي يتنزل في إطار دورها الرقابي طبقا للاختصاصات المسندة لها والمضمنة بالفصل 49 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، تم فسح المجال لممثلي رئاسة الحكومة الذين تطرقوا في بداية تدخلهم الى الإطار العام الدستوري والترتيبي لملف التدقيق الشامل لعمليات الانتداب والادماج من ذلك التأكيد على أن هذا الاجراء يتنزل في إطار تجسيد أحكام دستور 25 جويلية 2022 خاصة في فصله 46 الذي ينص على أنّ" العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والانصاف. ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل" وفي فصله 19 الذي ينص على أنّ " الإدارة العمومية وسائر مرافق الدولة في خدمة المواطن على أساس الحياد والمساواة. وكل تمييز بين المواطنين على أساس أي انتماء جريمة يعاقب عليه القانون".

كما تم التأكيد أن هذا في إطار تنزيل جملة هذه المبادئ والحقوق الدستورية على أرض الواقع والحرص على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد لمختلف الهياكل والهيئات العمومية سيّما على مستوى التصرف في الموارد البشرية، من خلال صدور الأمر عدد 591 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلق بإجراء تدقيق شامل لعملية الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 جانفي 2011 إلى غاية 25 جويلية 2021 وذلك من أجل التثبت في مدى احترام عمليات الانتداب والإدماج المنجزة في القطاع العام خلال الفترة المعنية بالتشريع الجاري به العمل ومدى تلاؤمها مع مقتضياته وخاصة التثبت في صحة الشهائد العلمية للأعوان الذين تمّ انتدابهم وإدماجهم بالقطاع العام.

هذا واستعرض ممثل رئاسة الحكومة الهياكل التي شملتها عمليات التدقيق والادماج، كما تعرض لها الفصل الأول من الأمر عدد 591 لسنة 2023 آنف الذكر، والمتمثلة في رئاسة الحكومة والهياكل الخاضعة لإشرافها والوزارات والهياكل الخاضعة لإشرافها و الجماعات المحليّة و المؤسّسات والمنشآت العموميّة والهيئات العموميّة و البنك المركزي التونسي و البنوك العموميّة والبنوك والمؤسّسات الماليّة ذات المساهمة العموميّة و الشّركات ذات المساهمة العموميّة و مجلس نوّاب الشّعب.

كما تم التطرق الى لجنة القيادة لعمليات التدقيق موضوع الفصل الثاني من الأمر عدد 591 المشار إليه والتي وُضعت تحت إشراف رئاسة الحكومة وعهد إليها تأطير أعمال التدقيق وتنظيمها من خلال تكليف اللجان وتحديد مهامها وتيسير أعمالها ومتابعة تقريرها مع رفع تقرير ختامي في نتائج التدقيق إلى سيادة رئيس الجمهورية في أجل شهر واحد من تلقي لجنة القيادة التقارير الختامية للجان التدقيق. وتتكون لجنة القيادة من رئيس الحكومة أو من ينوبه رئيسا ورئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية مقرّرا وستة (6) أعضاء وهم رئيس هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية ورئيس هيئة الرقابة العامة للمالية ورئيس هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية وثلاثة (3) قضاة يمثلون القضاء العدلي والإداري والمالي.

اثر ذلك تم التطرق الى الفصل الرابع من الامر عدد 591 المتعلق بتركيبة لجان التدقيق والفرق التي يمكن أن تتفرع عن كل لجنة والتي تتركب من المراقبين والمتفقدين المنتمين إلى هيئات الرقابة الثلاثة والتفقديات العامة ومختلف الهياكل المكلفة بالرقابة بالمؤسسات المشمولة بعملية التدقيق مع إمكانية تدعيمها بإطارات من ذوي الكفاءة باقتراح من الوزارة أو الهيكل المعني. إضافة الى الفصل السابع المتعلق بالنتائج القانونية عن عدم احترام الشروط والإجراءات المحددة في النصوص التشريعية والترتيبية المنطبقة عليها أو التي ثبتت اتخاذها بناءا على شهائد علمية مزورة أو غير مطابقة لشروط الإدماج أو الانتداب.

كما استعرض ممثلو رئاسة الحكومة جملة من المعطيات المرتبطة بعمل لجنة القيادة، التي يترأسها رئيس الحكومة أو من ينوبه، وذلك انطلاقا من اصدار منشور رئيس الحكومة عدد 23 المؤرخ في 28 سبتمبر 2023 والذي تم بمقتضاه دعوة كافة الهياكل المعنية بأعمال التدقيق إلى إعداد جداول تفصيلية حول عمليات الانتداب والإدماج المنجزة من قبلها خلال الفترة المشمولة بالتدقيق مع تحديد صيغة الانتداب ومدّ رئاسة الحكومة بها في صيغتين ورقية والكترونية في أجل أقصاه يوم 3 أكتوبر 2023 .كما دعا رئيس الحكومة من خلال نفس المنشور الوزراء إلى ترشيح متفقدين وإطارات من ذوي الكفاءة لعضوية لجان التدقيق وفرقه مع التأكيد على وجوب التحضير المادي واللوجستي اللازم لمباشرة لجان التدقيق وفرقه لأعمالهم في أفضل الظروف إضافة الى وجوب وضع كافة الملفات والوثائق المستوجبة على ذمّتها وتيسير ولوجها إلى المنظومات والتطبيقات الإعلامية المتصلة بالموارد البشرية.

كما تمت الإشارة الى أن لجنة القيادة انطلقت في أشغالها بتاريخ 9 أكتوبر 2023 من أجل ممارسة مهامها طبقا للفصل 3 من الأمر 591 المشار إليه أعلاه والمتمثلة أساسا في تكليف لجان التدقيق وتحديد المهام وتيسير الأعمال ومتابعة التقارير. وقد تمّ من الناحية التنظيمية تخصيص الجلسات الأولى للجنة القيادة المنعقدة بتاريخ 11 و13 و17 أكتوبر 2023 لتحديد تركيبة كل لجنة من لجان التدقيق وتوزيعها حسب الوزارات والهياكل المعنية وذلك بناءا على المعطيات التقديرية الواردة على رئاسة الحكومة من قبل الوزارات بخصوص حجم الانتدابات وعمليات الإدماج المنجزة من قبلها خلال الفترة المعنية بالتدقيق.وعلى هذا الأساس تولى أعضاء لجنة القيادة ضبط القوائم النهائية للمدققين وتكوين 26 لجنة تدقيق موزعة كالتالي:

– لجنة تدقيق خاصة برئاسة الحكومة والهياكل الراجعة إليها بالنظر: تتولى التدقيق في كافة الهياكل والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمات العمومية الخاضعة لإشراف رئاسة الحكومة.

– 24 لجنة تدقيق وزارية : كلّفت كلّ منها بإنجاز عمليات التدقيق على مستوى وزارة معينة وعلى مستوى جميع الهياكل الراجعة بالنظر لتلك الوزارة,

– لجنة تدقيق خاصة بمجلس نواب الشعب وبالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

وأضاف ممثلو رئاسة الحكومة ان العدد الإجمالي للمراقبين والمتفقدين والمدققين الذين شاركوا في أعمال التدقيق الشامل بلغ 436 مدققا من ضمن 125 مراقبا من هيئات الرقابة العامة و311 متفقدا ومدققا تابعا للهياكل المعنية بالتدقيق. وأنه حرصا على ضمان حدّ أدنى من التنسيق بين مختلف اللجان وتيسير التواصل بينها وبين لجنة القيادة تمّ تكوين 3 مجموعات رئيسية مع وضع كل مجموعة من لجان التدقيق تحت إشراف أحد رؤساء هيئات الرقابة العامة الثلاثة وذلك طبقا لما يلي:

- إشراف رئيس هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية على لجان التدقيق الخاصة بمجلس نواب الشعب والهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبوزارات الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والمالية والبنك المركزي والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والصناعة والمناجم والطاقة وتكنولوجيات الاتصال والسياحة والشؤون الدينية,

- إشراف رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية على لجان التدقيق الخاصة بوزارة الداخلية والدفاع الوطني والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والشباب والرياضة والشؤون الثقافية والاسرة والمرأة والطفولة وكبار السن واملاك الدولة والشؤون العقارية والشؤون الاجتماعية.

- إشراف رئيس هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة على لجان التدقيق الخاصة برئاسة الحكومة ووزرات العدل والصحة والنقل والتجهيز والإسكان والتجارة وتنمية الصادرات والاقتصاد والتخطيط والبيئة والتشغيل والتكوين المهني والاقتصاد والتخطيط والبيئة والتشغيل والتكوين المهني.

كما افاد ممثل رئاسة الحكومة ان أعضاء لجنة القيادة اتفقوا على تكليف لجنة تدقيق خاصة برئاسة الحكومة والهياكل الراجعة لها بالنظر بالتدقيق في الانتدابات المنجزة بالهيئات العمومية المستقلة وتكليف لجنة تدقيق خاصة بوزارة الداخلية في عملية تدقيق في الانتدابات وحالات الإدماج الحاصلة على مستوى البلديات والولايات وتكليف لجنة تدقيق خاصة بوزارة المالية بأعمال التدقيق في الانتدابات المنجزة في البنك المركزي وبالشركات المصادرة، وتكليف لجنة تدقيق خاصة بوزارة الصناعة بعملية تدقيق في الانتدابات الحاصلة بشركات البيئة والغراسة والبستنة.

وأضاف أنه بتاريخ 20 أكتوبر 2023 انطلقت كافة لجان التدقيق في الإنتدابات بمختلف الوزارات والمؤسسات في عملها وبهدف توحيد مناهج العمل وإجراءاته بين مختلف اللجان، فقد تولت لجنة القيادة قبل انطلاق المهمات ضبط منهجية عمل موحّدة لاعتمادها من خلال إعداد جداول تدقيق تتضمن من جهة أولى المعطيات التفصيلية الواجب توفيرها من قبل الوزارة والهياكل المعنية بالتدقيق والمتمثلة في المعرف الوحيد للعون وبطاقة التعريف الوطنية وتاريخ الانتداب في الخطة التي يشغلها والشهادة العلمية التي تمّ تصنيفه على أساسها.ومن جهة ثانية توضيحا لأهم مجالات التدقيق المتمثلة في البيانات التي وجب فحصها من قبل لجان التدقيق حسب صيغ الانتداب أو الإدماج وكذلك صحة الشهادة العلمية والمستوى

التعليمي ومدى مطابقتها للمؤهلات التي يتمتع بها العون للخطة المستوجبة والخلو من السوابق العدلية (يتم الاكتفاء بالبطاقة عدد 3 وهناك تدقيق على مستوى البطاقة عدد 2 نظرا لخصوصية الخطة) ومطابقة شرط السن أي احترام السن التي وقع فيه انتداب العون ومطابقته للنصوص الترتيبية الخاصة.

وأشار ممثل رئاسة الحكومة انه في اطار متابعة تقرير لجان التدقيق وتيسير أعمالها تمّ التركيز على محورين (2) أساسيين نصّ عليهما الأمر عدد 591 المذكور آنفا وكانا هما الخيط الناظم لعملية التدقيق سواء على مستوى لجنة القيادة أو اللجان الوزارية المتفرعة عنهم، حيث تعلق المحور الأول بالتثبت من احترام شروط الانتداب والادماج ومدى تلائمها مع التشريع الجاري به العمل والمحور الثاني بالتثبت في صحة الشهائد العلمية.

بالنسبة للمحور الأول المتعلق بالتثبت في احترام شروط الانتداب والإدماج، بيّن ممثل رئاسة الحكومة أن لجنة القيادة قامت باعتماد جدول موحّد تتولّى من خلاله لجان التدقيق موافاة لجنة القيادة دوريا بالمعطيات الإحصائية المتّصلة بالعدد الجملي للملفات التي تمّ استكمال التدقيق فيها وتوزيعها حسب صيغ الانتداب وبيان عدد الملفات الغير مطابقة للشروط المستوجبة للخطط المنتدب فيها أو التي تم بعنوانها إدماج العون، وتوزيع الاخلالات المرصودة حسب طبيعتها مع بيان الصعوبات التي واجهت كل لجنة. وقد يسّرت هذه الطريقة متابعة أعمال لجان التدقيق ومكّنت من الوقوف على درجة تقدّم أشغالها كما مكّنت من الاضطلاع على عديد الصعوبات الميدانية التي اعترضت لجان التدقيق في طور إنجاز مهامها و المتمثل أبرزها في سوء مسك وحفظ ملفات الانتداب والإدماج وضعف تنظيم الأرشيف الخاص بها وعدم توفير عدد الوثائق المرجعية والمحاضر الأساسية لتقييم مدى مطابقة الانتداب أو حالات الادماج المنجزة للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل قصد القيام بالمقاربات اللازمة، تضارب المعطيات المصرّح بها من قبل الهياكل محل تدقيق وافتقارها للدقة المطلوبة، عدم توفير المعطيات في نسخة رقمية، تشتت الملفات بين المستويين المركزي والجهوي على غرار ملف الانتداب والإدماج من بعض الوزارات والمندوبيات الجهوية التابعة لها.

وأضاف الضيف أنه بهدف تيسير أعمال لجان التدقيق وفرقه تم اعتماد بعض المقترحات العملية لفضّ عدد من الإشكاليات على غرار مسح الملفات المشمولة بالتدقيق ضوئيا من قبل الوزارة وإرسالها للمدققين الموجودين بالجهات لممارسة المهام الموكولة إليهم إضافة الى التوصل في قواعد البيانات الخاصة بالمركز الوطني للإعلامية وبالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقواعد البيانات المتوفرة لدى وزارات التعليم العالي والتربية والتكوين المهني والتشغيل وتعميمها على رؤساء هيئات الرقابة العامة الذين تمّ تمكينهم من النفاذ مباشرة لقواعد البيانات للهياكل التي تمّ ذكرها. وفي هذا الاطار تم استصدار منشور جديد عن رئيس الحكومة عدد 29 لسنة 2023 يتعلق بإلزام الوزارات والهياكل المعنية بالتسريع في توفير جميع الوثائق والملفات المتعلقة بعملية الانتداب والإدماج موضوع مهمات التدقيق الشامل.

أمّا المحور الثاني المتعلق بالتثبت في صحة الشهائد العلمية أشار ممثل رئاسة الحكومة ان لجنة القيادة خلال اجتماعها التحضيري المنعقد بتاريخ 13 أكتوبر 2023 قامت باستدعاء ممثلين عن وزارات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني لتدارس طرق عمل خاصة بالتثبت في صحة الشهائد والمستويات التعليمية والتعرف على قواعد البيانات والتطبيقات المتوفرة لديهم، وقد تبيّن خلال هذا الاجتماع عدم توفر قاعدة بيانات وطنية للشهائد الجامعية الممنوحة من قبل مؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص وهو ما استوجب مراسلة مؤسسات التعليم العالي المانحة للشهائد أو المساواة الجامعية والتي تملك قواعد بيانات أو أرشيف خاص بها بصفة فردية من أجل التحقق من صحة الشهائد لأن التطبيقة موجودة حاليا هي تطبيقة "سليمة" والتي تحتوي فقط على الشهائد التي تمّ إصدارها في إطار نظام أمد سنة 2008.

كما أفاد الضيف أنه في سنة 2023 تقدّم مركز الخوارزمي التابع لوزارة التعليم العالي في عملية رقمنة وأرشيف الشهائد الجامعية من أجل إحداث منصة مندمجة قادرة على استعاب جميع الشهائد العلمية الممنوحة من قبل مؤسسات التعليم العالي بشقّيها العام والخاص ومع نهاية سنة 2025 سيتم إيجاد منظومة موحدة على مستوى مركز الحساب الخوارزمي(وزارة التعليم العالي) تشمل جميع الشهائد الجامعية الصادرة عن مؤسسة جامعية عامة أو خاصة مصادق عليها قانونيا يتمّ استصدارها رقميّا والتثبت من صحتها، مع العلم وأن عملية اللامركزية لعملية توزيع الشهائد والشهائد المعادلة على الشهائد أصبحت على مستوى كل جامعة عوض عن التنقل من الخارج وهو من أهم ما تقدّم به مركز الحساب الخوارزمي من مشاريع تحت إشراف وزارة التعليم العالي.

وأشار ممثل رئاسة الحكومة انه على مستوى وزارة التكوين المهني والتشغيل فقد تبيّن وجود قاعدة بيانات تشمل شهائد التكوين المهني الممنوحة من قبل مركز التكوين المهني التابع للوكالة التونسية للتكوين المهني والمنظّرة بسلم الوظائف الوطني مستوى تعليميا عليها ختم الوكالة طبقا لبرنامج وقع المصادقة عليه ثمّ ختم الوزارة. وعن مستوى شهائد التكوين المهني الممنوحة من قبل مؤسسات التكوين المهني الخاصة فإنّ التثبت في صحتها اقتضى الرجوع إلى أرشيف الإدارات الجهوية لوزارة التكوين المهني والتشغيل، في حين تبيّن على مستوى وزارة التربية وجود قاعدة بيانات مرقمنة لجميع شهائد البكالوريا المسندة على المستوى الوطني منذ سنة 1997 مع وجود أرشيف منظم لشهائد البكالوريا المسندة قبل سنة 1997، كذلك وجود أرشيف منظم لشهادة تقني نظام قديم وشهادة ترشيح المعلمين وشهادة ختم التعليم الأساسي.وبالنسبة للتثبت في بقية الشهائد المدرسية دون مستوى بكالوريا فقد استوجب ذلك مراجعة المندوبيات الجهوية للتربية.

كما أفاد الضيف أنه بهدف تيسير أعمال لجان التدقيق وفرقه على مستوى التثبت في صحة الشهائد تمّ إقرار إمكانية الولوج مباشرة من قبل رؤساء لجان التدقيق إلى قواعد البيانات المتوفرة لدى وزارة التعليم العالي والوكالة التونسية للتكوين المهني ووزارة التربية داعين مخاطبا واحدا على مستوى وزارة التعليم العالي ونقطة اتصال على مستوى كلّ جامعة

وعددها 14 يتولّى تجميع المعطيات الضرورية من مختلف مؤسسات التعليم العالي التابع لكلّ جامعة ومخاطبا واحدا على مستوى وزارة التكوين المهني والتشغيل ونقطة اتصال على مستوى الوكالة التونسية للتكوين المهني والتشغيل لتجميع المعطيات الضرورية من مختلف مؤسسات التكوين الراجعة لها بالنظر وخاصة الشهائد المسلمة من مؤسسات التكوين المهني الخاص وكذلك مخاطبا واحدا على مستوى وزارة التربية ونقطة اتصال على مستوى كلّ مندوبية جهوية يتولّى تجميع المعطيات الضرورية من مختلف المؤسسات التربوية الراجعة لها بالنظر.

وبيّن ممثل رئاسة الحكومة أنه لئن مكّنت عمليات الولوج إلى قواعد البيانات التي تمّ توفيرها للجان التدقيق من التأكّد من صحة جزء من الشهائد المعنية إلا أنّه وبالنسبة إلى الشهائد الغير مدرجة حاليا ضمن قواعد بيانات وطنية أو تطبيقات إلكترونية، فإنّ أعمال التدقيق المتعلّقة بها استغرقت وقتا طويلا ولم تغطي الإجابات الواردة بشأنها كلّ الشهائد الموجّهة للتثبّت، مشيرا ان هذه الصعوبات والعراقيل التي اعترضت لجان التدقيق تسبّبت في تعطيل أعمالها ولم تمكّن أغلبها من استكمال التدقيق الشامل في آجاله، مما استوجب تقديم التماس لدى سيادة رئيس الجمهورية بالتمديد في الأجل الممنوح للجان التدقيق وهو ما تمّت الاستجابة له من خلال صدور الأمر عدد 86 لسنة 2024 المؤرّخ في 26 جانفي 2024 المتعلّق بالتمديد في الآجال الممنوحة للجان التدقيق لإنهاء أشغالها ورفع تقاريرها إل لجنة القيادة شهرين بداية من تاريخ 20 ديسمبر 2023.

كما استعرض ممثل رئاسة الحكومة طبيعة الاخلالات التي تم الوقوف عليها من مختلف لجان التدقيق والتي تمحورت حول أربعة أصناف وتمّ على أساسها ضبط هيكلة التقرير وذلك على النحو التالي:

أولا: إخلالات مشتركة بين مختلف صيغ الانتداب والادماج متمثلة اجمالا في عدم توفر المؤهلات العلمية أو المهنية المستوجبة وعدم توفر بطاقة عدد 3 بالملف الإداري العام او عدم تقديمها وفقا للاجال القانونية المطلوبة ووجود بطاقة عدد 3 تتضمن حكما لمدة 6 أشهر فما أكثر وعدم احترام السن القانونية.

ثانيا: إخلالات خصوصية متصلة بالانتداب متمثلة اجمالا في عدم ورود اسم العون ضمن القوائم النهائية للناجحين وقبول ترشحات خارج الآجال وتجاوز عدد الخطط المرخّص فيها وتغيير ترتيب الناجحين.

ثالثا: اخلالات خصوصية متصلة بالادماج ومتمثلة اجمالا في غياب السند القانوني في ادماج وتسوية وضعية عمال المناولة والعملة البلديين والحضائر (ما قبل 2010) والآلية 16 والآلية 20 وكذلك في ارجاع الاعوان المعزولين أو المستقيلين وانعقاد اللجنة خارج الاجال لادماج عملة المناولة وعدم احترام الإجراءات القانونية المستوجبة لإدماج أصناف معيّنة من الاعوان والعملة وتشمل إعادة تكوين المسار المهني للمنتفعين بالعفو العام (دون الاستظهار بشهادة في العفو العام) وادماج

الاعوان العرضيين دون تأشيرة رئاسة الحكومة أو دون استيفاء شرط الاقدمية المطلوبة وانتفاع أعوان خارج القائمة المحدّدة أوبعد الآجال المضبوطة.

رابعا: اخلالات متعلقة بعدم صحة الشهائد العلمية والمتمثلة أساسا في ثبوت افتعال شهائد أو تزويرها طبقا لما تصرّح به الهياكل المعنية كوزارة التربية ووزارة التعليم العالي وإدماج أعوان بشهائد تكوين مهني غير منظّرة ومقيّسة سواء المسلمة من معاهد تكوين مهني عمومي أوخاص والشهائد التي تحوم حولها شبهات جدية في سلامتها من حيث الختم والامضاء وسنة التخرج.

كما بيّنوا أن أعمال التدقيق اقتضت مجهودات كبيرة خاصة بفعل الارتفاع الهام لعدد الملفات التي تم التدقيق فيها مُقارنة بالعدد الذي كان مُنتظرا ولغياب وثائق في عديد الملفات ما حال دون التمّكن من استكمال العمل في الآجال القانونية المحددة بالأمر عدد 591 وبالتالي تم استصدار الأمر عدد 86 لسنة 2024 المؤرخ في 26 جانفي 2024 الذي تم بمقتضاه التمديد في الاجل الممنوح لهذه اللجان بشهرين إضافيين.هذا، وفي ختام مداخلتهم أشار ممثلو رئاسة الحكومة ان عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة القيادة منذ بداية أعمالها في 9 أكتوبر 2023 وإلى غاية يوم 7 جوان 2024 بلغ 56 اجتماعا لإنجاز تقريرها الختامي.

وفي تفاعلهم مع تمّ عرضه، وبعد التأكيد على أهمية هذه الجلسة التي تندرج في إطار الدور الرقابي للجنة، قدّم السيدات والسادة النواب جملة من الاستفسارات والملاحظات المتعلقة إجمالا بمدى التقدم الحاصل في استكمال مسار انجاز هذا الملف الهام وآجال النظر في الملفات التي تمت احالتها على انظار القضاء مع التأكيد على ضرورة التسريع في استكماله لتطهير الإدارة والمؤسسات والمنشآت والهيئات العمومية من كل من بُني انتدابه أو إدماجه على الغش مع ضرورة تحديد المسؤوليات رغم الإقرار بصعوبة ذلك نظرا لتشابك الأطراف المتدخلة في هذا الملف. كما تم اقتراح التوسيع في الفترة الزمنية التي شملتها عمليات التدقيق الشامل على اعتبار وجود اخلالات في الانتدابات التي تمت قبل سنة 2011 ما يقتضي التدقيق فيها إضافة الى طلب توضيحات إحصائية حول أعداد الملفات التي تضمنت خروقات كالشهائد المزورة أو المفتعلة وتوزيعها حسب الهياكل الادارية المعنية مع التساؤل عن إمكانية نشر التقرير الختامي للجنة القيادة.

كما تم طرح جملة من التساؤلات المتعلقة عموما بالحلول والمعالجات المعتمدة في تسيير هذا الملف وتوضيح النتائج المترتبة عن اعمال لجان التدقيق مع التأكيد على أهمية تطبيق القانون طبقا لتوصيات السيد رئيس الجمهورية في الغرض بإحالة كل الملفات التي تظافرت القرائن والأدلة على أن الشهائد العلمية التي تحتويها مُدلسة على النيابة العمومية والتشديد على ترتيب أحكام الفصل 7 من الامر عدد 591 لسنة 2023 آنف الذكر. إضافة الى التساؤل عن وجود وظائف وهمية وغير مطابقة

للعمل الفعلي ومدى تأثيره على التضخم في كتلة الأجور من جهة وملائمة الانتداب لشرطيْ الكفاءة والمستوى التعليمي طبقا للشهادة العلمية المضمنة بملفات الانتداب من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك عرّج النواب من خلال مداخلاتهم على جملة من الملفات الأخرى مثل التأكيد على أهمية المضي قُدُما في رقمنة الخدمات الإدارية وإرساء الترابط البيْني بين الهياكل العمومية كرافد من روافد مقاومة الفساد إضافة الى طرح ملف عمال الحضائر واقتراح تنظيم جلسة مُخصصة في الغرض مع ممثلين عن رئاسة الحكومة يتم برمجتها لاحقا. كما تساءل أحد النواب عن بعض الإشكاليات المتصلة بالمركز الوطني للاعلامية خاصة وأن الامر يتعلق بتأمين المعطيات الشخصية إضافة الى التساؤل عن جدوى وضع هذه المؤسسة تحت اشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال والحال انه من الأنسب ان تكون تحت اشراف افقي من رئاسة الحكومة.

هذا، وتعقيبا على تساؤلات و ملاحظات السيدات والسادة النواب، أفاد ممثلو رئاسة الحكومة إجمالا أن الآثار القانونية المستوجبة للاخلالات المتعلقة بعمليات الانتداب أو الادماج والمتصلة بافتعال شهائد علمية مزورة أو ثبت عدم احترامها للشروط والإجراءات المحددة في النصوص التشريعية والترتيبية المنطبقة عليها والتي تم الوقوف عليها صلب تقارير التدقيق مُضمنة خاصة بالفصل 7 من الأمر عدد 591 لسنة 2023 وباقي النصوص ذات الصلة، مشيرين في هذا الاطار الى انه تم القيام بمكافحات مع جميع المسؤولين من مصالح الشؤون الإدارية المعنيين بالملفات التي تم التدقيق فيها.

وبخصوص التقرير الختامي، أفاد ممثلو رئاسة الحكومة أنه تم بتاريخ 20 جوان 2024 تم تقديم نسخة من التقرير الختامي للجنة القيادة الخاصة باجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية، والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية، والشركات ذات المساهمة العمومية، وسائر الهياكل العمومية الأخرى، والمتعلقة بالفترة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية 2021 الى السيد رئيس الحكومة وذلك خلال اشرافه على اجتماع اللجنة واطّلاعه على النتائج النهائيّة التي تم التوصل إليها.

وفيما يتعلق بالمركز الوطني للاعلامية، تمت الإشارة الى أن وضعها تحت اشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال هو خيار مرتبط بالطبيعة التقنية للملفات المُتعهد بها ما يقتضي وجود مسؤولين مختصين في هذا الجانب. كما تطرق الضيوف الى ملف الحضائر مشيرين الى انه يتم العمل حاليا على تسوية وضعية الدفعة الرابعة وأنه تمت مراعاة ما أمكن من الجانب الاجتماعي للعمال مع الاخذ بعين الاعتبار للتوزيع الجغرافي وحاجيات المؤسسات المستفيدة لتفادي التعيينات التي تفوق الحاجيات المطلوبة، موضّحين أنه يتم التعاطي مع هذا الملف بصفة تقنية عن طريق منصة مخصصة للغرض.

كما أكد ممثلو رئاسة الحكومة على أهمية مواصلة رقمنة الخدمات الإدارية والترابط البيْني بين الهياكل العمومية لضمان شفافية الانتدابات وتكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين، مُعْربين عن استعدادهم لمواصلة العمل بصفة مشتركة مع اللجنة في جملة من المسائل الرقابية المُتعهد بها على غرار ملف الحضائر ورقمنة الخدمات الإدارية ومكافحة الفساد وذلك من خلال برمجة جلسات استماع أخرى في الغرض.

وفي خاتمة الجلسة جدّد النواب على أهمية المُضي قُدُما في هذا الملف بما من شأنه أن يُسْهم في تطهير الإدارة من الذين تم انتدابهم خارج الأُطُر القانونية ومواصلة مكافحة الفساد و محاسبة الفاسدين والمفسدين وتطهير البلاد تماشيا مع فلسفة دستور 25 جويلية 2022 ودعوات السيد رئيس الحمهورية ومجهوداته المتواصلة في هذا الاطار.

2. قـــرار اللّجنة:

- التنسيق مع ممثلي رئاسة الحكومة لبرمجة جلسة استماع يحدد موعدها لاحقا حول ملف الحضائر ورقمنة الخدمات الإدارية.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
حمدي بن صالح	**بوبكر بن يحي**